الكورونا، حقوق الإنسان والرأسمالية

نشرة الجمعية اللبنانية لفلسفة القانون/ علم العدد الثاني— آذار 2021

الافتتاحية

يحمل هذا العدد الثاني من نشرة الجمعية اللبنانية لفلسفة القانون عنواناً من وحي الأزمة الصحية: "الكورونا، حقوق الإنسان والرأسمالية". لاقى العدد الأول استحساناً وتشجيعاً من أصدقاء الجمعية. نكرر بأننا اتبعنا أسلوب المقالات الصغيرة (أقل من 500 كلمة) الأكثر ملاءمة مع الوضع الحالي حيث الوضع السياسي والأمني والصحي وخاصة الاقتصادي جعل اللبنانيين في وضع نفسي لا يسمح لقراءة المطولات. في هذا العدد جميع المساهمات مرتبطة بموضوع العدد وإن تنوعت المقاربات. هكذا تمت مقاربة هذا الموضوع من زوايا عدة قانونية وسياسية ونفسية. نرحب بأفكار نعتمدها للأعداد المقبلة.

سلالات من الفيروس غير مرئية من فرط صغره أقضَّت مضاجع الكرة الأرضية كلها من كبيرها الى صغيرها وبخاصة معشر من كانوا يعتبرون أن أموالهم "المنهوبة" ستقيهم شر كل الأضرار.. هي متناهية الصغر شنت على الجميع دون استثناء هجوماً مفترساً وقاتلاً..

ولكن اليمين العالمي، إذا صح بعدُ استخدام هذا المصطلح، ذكي ويجيد التربص. قرأ الماركسية قبل اليساريين. السلطة الفاسدة في لبنان هي جزء من هذا اليمين الذي يجيد تحيُّن الفرص ولا يستحي ولا يزيح عن كرسيه حتى الرمق الأخير.. هذا اليمين الرأسمالي العالمي ينظر الى الكورونا من زاوية "كيف يمكن استخدام الوباء لتحقيق مزيد من الأرباح".

هذه المقالات المتواضعة والتي يشارك فيها بعض الأصدقاء الفرنسيين من مفكرين أحرار ويساريين تلقي الضوء على هذه التساؤلات.

قراءة موفقة

جورج سعد

المشاركون في هذا العدد::

يوسف مرتضى
جعفر عبد الخالق
Michel godicheau
Christian Eyschen
جورج سعد
Edy Sleiman
على الموسوي
عفيف عثمان
أحمد العلمي
هادي شلوف
مرشد دندش
Jean-luc Dupriez
عبد الهادي عادل الصال
علي الحاج حسن

18 شهراً على ثورة ١٧ت١، أين أصابت وأين أخفقت، وماذا بعد؟

يوسف مرتضى

كاتب وإعلامي وناشط السياسي

أين أصابت؟

١- نجحت الثورة في إيجاد مساحات مشتركة بين اللبنانيات واللبنانيين وخاصة جيل الشباب. فاجتمعوا بمئات الألوف في ساحات الثورة على مساحة الجغرافيا اللبنانية بأكملها، رفعوا العلم اللبناني وحده، وأنشدوا النشيد الوطني وحده، خلعوا العباءة الطائفية والمذهبية وتوحدوا تحت راية المواطنة مجسدة بالهوية اللبنانية دون سواها. وهكذا أسقطت الثورة عند فئة واسعة من اللبنانيين سلاح الطائفية والمذهبية الذي لا تزال تتسلح به المنظومة الحاكمة، أداة ووسيلة لمنع الشعب من التوحد حول مصالحه، بتحفيز وإثارة الغرائز والعصبيات، ما يمكّنها من تفرقة صفوف الناس واستقطاب صغار النفوس من الأتباع، والتهديد والتهويل بتفجير حرب أهلية كلما شعر أفرقاء المنظومة الفاسدة باهتزاز الأرض تحت أقدامهم، بهدف إطالة أمد سطوتهم على مقدرات البلاد والعباد .

٢- نجحت الثورة في تفكيك وحدة المنظومة الحاكمة عبر إسقاط التسوية الرئاسية بين عون والحريري، من خلال إسقاط حكومة الحريري في الشارع .

٣- نجحت الثورة في جعل مختلف أفرقاء المنظومة يتبنون علناً مطالب الثورة، وإن كان ذلك رياءً، إلا أنهم باتوا يتملقون الثورة لتلميع صورتهم أمام جمهورهم المتعاطف مع الثورة .

٤- نجحت الثورة بإظهار قوة إرادة التغيير عند الشعب، حيث أتيح لها أن تعبّر عن ذلك في صندوقة الإقتراع، نقابة المحامين والرابطات الطلابية نموذجاً .

٥- نجحت الثورة بأنها حولت الشارع إلى سلطة رقابية جدية على أداء أفرقاء المنظومة في السلطة بعد كشف ملفات فسادهم. وباتوا يتوارون عن أنظار الثوار في الأماكن العامة، ويحذرون المشاركة في المناسبات الاجتماعية .

٦- نجحت الثورة في إبراز دور المرأة في الحياة السياسية، وقدمت وجوهاً نسائية بمواصفات قيادية عالية .

أين أخفقت؟

١.- لم تتمكن الثورة حتى الآن من تحقيق مطالبها الأساسية، والتي نعيد التذكير بها كما وردت في برامج مختلف المجموعات المنخرطة فيها، وهي تتلخص بـ:

تشكل حكومة طوارئ مصغّرة من مستقلين أكفاء نظيفي الكف، وتمنح صلاحيات تشريعية استثنائية، لكي تتحرر من قبضة كتل المنظومة الحاكمة لتنفيذ البرنامج التالي :

- تحقيق إستقلالية القضاء
- وضع برنامج مالي اقتصادي اجتماعي طارئ لوقف التدهور الحاصل وإعادة الحياة للدورة الاقتصادية في البلاد، ووضع الحلول السريعة لمعالجة الضائقة المعيشية للمواطنيين واسترجاع ودائعهم.
- إلقاء الحجز الإحطياطي على أموال وممتلكات جميع الذين مارسوا ويمارسون دوراً في الشأن العام مع أصولهم وفروعهم، ومنعهم من السفر، وفتح المحاكم للتحقيق بمصادر تلك الثروات، لاسترجاع المال المنهوب ومحاسبة المسؤولين عنه وإجراء التدقيق المالي الجنائي في مختلف مؤسسات الدولة وفي مقدمتها المصرف المركزي .

- إقرار قانون انتخابات جديد وفق ما ينص عليه الدستور، لا سيما نظام المجلسين في المادة ٢٢ منه.
- إجراء إنتخابات نيابية على قاعدة القانون الجديد، لإعادة تكوين السلطات جميعها، التشريعية والتنفيذية والقضائية، والسير بحكم البلاد تحت سقف النظام، وتطبيق الدستور دون استنسابية أو اجتزاء.

٢- وبعد جريمة انفجار مرفأ بيروت، استجدت مطالب ملحة عند الثوار، تتعلق بالإسراع في الكشف عن أسباب تلك الجريمة ضد الإنسانية، ومن المسؤول عنها ومحاسبته بشفافية عالية، وكذلك الإسراع بتأمين التعويض على المتضررين وإعادة إعمار ما تهدم لتعود الناس إلى منازلها .

٣- فشلت مجموعات الثورة في تنظيم صفوفها وتشكيل جبهة معارضة سياسية تقود الثوار وفق خارطة طريق محددة بالشعارات والأهداف والأدوات والزمن من أجل تحقيق مطالب الثورة. وهذا الفشل المستمر، يعود من وجهة نظري لأسباب عدة، منها:

- أن العديد من مجموعات الثورة هي حديثة العهد في التكوين وكذلك في السياسة، وبالتالي هي حديثة الخبرة في السياسة والتنظيم، لذلك الجمع بينها كمكونات سياسية للتحول إلى جبهة أو جبهات سياسية يستغرق الكثير من الوقت والنقاش. كل ذلك يترافق مع بروز تباينات أو خلافات داخل كل مجموعة في عملية استكمال بنائها الداخلي، خاصة وأن معظمها حديث التكوين كما سبق وذكرت .
- ظاهرة الأنا المبالغ بها على مستوى الأفراد والمجموعات، أيضاً تسهم بتأخير بلورة أجسام سياسية صلبة وقوية بين مجموعات الثورة.
- كورونا لعبت وتلعب دوراً سلبياً في التخفيف من التفاعل المباشر بين المجموعات، حيث أن التواصل عبر الزوم وإن يكن مفيداً، إلا أن لفعالية الإتصال المباشر أهمية كبرى في التفاعل وفي تقليص زمن النقاش .
- رغم كل ما سبق ذكره، فإن المحاولات لجمع الجهود مستمرة من أكثر من جهة، ولا بد لها أن تثمر في نهاية المطا ، وتفاقم الأوضاع المعيشية الآخذ بالتمادي، خاصة بعدما تجاوز سعر صرف الدولار ال١٠آلاف ل.ل، أعتقد أنه سوف يحفّز على ذلك أيضاً.

- اذا بعد وما العمل ؟ الثورة إلى أين ؟
- من وجهة نظري، إن جوهر الأزمة في البلاد التي تتجلى وجعاً مالياً واقتصادياً واجتماعياً، جوعاً وبطالة وهجرة وفلتاناً أمنياً، هو سياسي بامتياز، ويعود لسببين أساسين:
  - الأول، ناجم عن منظومة الحكم الفاسدة التي عملت على بناء سلطة ولم تبن دولة منذ اتفاق الطائف إلى اليوم. فتحاصصت البلد وإداراته وثرواته، وجعلت منه مزرعة فالتة من أي ضوابط قانونية ودستورية، وحكمت من خارج الدستور والنظام، ما أدى إلى استشراء الفساد وهدر المال العام وسرقته، بالتكافل والتضامن بينهم جميعاً دون استثناء.
  - الثاني، إدخال لبنان في صراع المحاور، ما أدى إلى عزلته العربية والدولية وخسارة ما يقارب ثلثي موارده.
- لذلك الحل يتطلب مواجهة سياسية من قوى تغييرية منظمة يكون سقف برنامجها في ظروف لبنان الراهنة، تطبيق الدستور دون استنسابية أو اجتزاء، والنأي الفعلي بالنفس عن محاور الصراعات الإقليمية والدولية. وهذا ما يجب أن تعمل عليه المجموعات الثورية بأسرع وقت في المقبل من الأيام، من أجل تكوين كتلة شعبية وازنة تقود إلى تحقيق أهداف الثورة بالوسائل السلمية والديمقراطية.

جائحة الكورونا والثورة الرقمية

جعفر عبد الخالق

أستاذ في الجامعة اللبنانية

العالم الرقمي قبل الكورونا وبعدها

الثورة الرقمية تمثل أحد أهم خصائص الثورة الصناعية الرابعة في مسار التطور الحضاري الانساني. والنمط الرقمي السيبراني رسم خصائص العصر منذ بداية القرن 21. والتسارع المريب في تقدم حجم التخزين (الشرائح الدقيقة Microprocessors) وسرعة تبادل المعلومات بعد العام 2015، فتحت الأفق الواسع (اللانهائي) أمام بداية إنطلاق غير مسبوق للذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI) والأجهزة الذكية Smart Devices (SD). وعليه كانت فاتحة (بدايات) الثورة الصناعية الرابعة (4th Industrial Revolution (IR منذ العام 2017 (أو الثورة الرقمية)، فكانت مؤشراتها بدأت تظهر بتسارع غير مسبوق في التاريخ، بحيث أنه خلال ثلاث سنوات (لحدود العام 2020) عرفت البشرية تقدما رقمياً وسيبرانياً يوازي مليارات السنوات السابقة من تاريخ الكائنات الحية (وخاصة البشرية)، وبحدود المعلوم منها:

- العالم الرقمي كثورة بدأت خصائصه تتبلور من العام 2017 كمسار طبيعي لتطوره
- تحولات فايروس الكورونا Covid 19 Virusc بدأت تظهر في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، ومع بداية العام 2020، تحول الى جائحة Pandemic اجتاحت الكرة الارضية، فسرَعت الحاجات الملحة لإستخدامات وتطبيقات الثورة الرقمية المتعددة.
- الإغلاق العالمي شبه الشامل في 186 دولة لمواجهة الجائحة المستجدة، حتم ضرورة اعتماد استخدام نتائج أو بالأحرى منتوجات الثورة الرقمية لتلبية الاحتياجات الملحة لتسيير الأمور الحياتية للبشرية بشكل عام. فالتوقف شبه التام للمواصلات الدولية والأقليمية والمحلية، تطلبت تعويضات ملحة بما تيسر من وسائل التواصل الرقمي الالكتروني كالتعلم عن بعد، وانجاز وتنسيق العمل وتبادل الأعمال

والمعلومات وعقد الاجتماعات.

- التجارة الإلكترونية بدأت بالتوسع منذ 1995، واحتلت حيز 25% عام 2019، وبدأت تتعاظم بوتائر متسارعة، ومع الجائحة بدأ التسوق عن بعد يترسخ.

شبكات الحكومة الالكترونية

- الحكومات ذات الخصائص العالية الكترونيا كانت بصدد انتهاج مسار المكننة الرقمية الشاملة، ومع الجائحة تسارعت وتيرة اعتماد المعاملات الإدارية الرسمية عن بعد (في لبنان تم تسريع تطبيقات عن بعد، معاملات الأحوال الشخصية، الميكانيك، الإفادات العقارية والقبول بالكثير من مبادلات التقاضي العدلي).
- شبكات التواصل الاجتماعي وشركات المنتوجات الرقمية والبرمجيات أضحت تحتل المراكز الخمسة الأولى في ترتيب الثروة العالمية منذ العام 2016.
- منتوجات الذكاء الاصطناعي بدأت تتعمم في مختلف مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاتصالات والمواصلات، من الروبوتات الانتاجية ومكننة التصنيع التسلسلي الشامل، إلى الأجهزة الذكية كبير الحجم وصغيره، مروراً بالاستخدامات في ادارة العمليات الحربية (الدرونز dronesوالأجهزة المتناهية الدقة

لمسافات خيالية – للمريخ مثلاً، والآليات والصواريخ الدقيقة، وصولاً إلى انترنت الأشياء Internet (IoT) of Things وتكنولوجيا النانو Nanotechnology).

- منذ العام 2015 أصبحت كل الدول المتقدمة صناعياً واقتصادياً، شبه جاهزة بالمطلق لتطبيق مسارات الحكومات الالكترونية الشاملة، وربط كل اداراتها وعمليات اقتصاداتها بقاعدة المعلومات الضخمة الرقمية عالمياً Big Data.

الثورة الرقمية استكمال للثورة الصناعية

بحسب معرفتنا للتاريخ المعلوم في الحضارات البشرية، لم نتعرف على ثورات علمية أو صناعية متسلسلة ومتسارعة، سوى منذ منتصف القرن الثامن عشر، بإنطلاق الثورة الصناعية الأولى خاصة في أوروبا، حيث بدأت حركة الانتاج المانيفاكتورة بإستخدام الطاقة البخارية والفحم، لتحريك الآلة الميكانية Mechanical. التي استتبعت منذ منتصف القرن 19 بالإنتقال الى الثورة الثانية باستخدام الطاقة الكهربائية والآلات التقنية Technical، وإطلاق العنان للانتاج الواسع عالمياً Mass Production. وفي النصف الثاني من القرن 20، إنطلقت الثورة الصناعية الثالثة بإنتشار استخدام الطاقة البترولية والذرية والمتجددة، في آلات تكنولوجية تعتمد الالكترونيات والبرمجيات الكومبيوتارية Technology & Automation. وفي بدايات القرن 21، بدأت الثورة الرقمية

بالتسارع المريب خاصة في الشرائح الالكترونية وأحجام التخزين وسرعة الاستخدام، واطلاق التطبيقات الواسعة للفضاء السيبراني والانترنت. وبناءً علية أنطلقت عناصر الثورة الصناعية الرقمية الرابعة منذ العام 2010. ومنذ العام 2017 بدأت الأجهزة الذكية والبرمجة الرقمية بغزو العالم عسكرياً واقتصادياً ونمط الحياة اجتماعياً. وعندها بدأت تنشأ ضرورات التكامل الرقمي المتسلسل، لتطال الأعمال الرقمية معظم عمليات الانتاج والتسويق والخدمات الخاصة والعامة. وهذه الثورة ترافقت مع أجيال سرعة تخزين واستخدام المعومات الضخمة. بحيث أننا انتقلنا من الجيل الأول في الثمانينات (2 كيلوبايت يالثانية) ، إلى الجيل الثاني 10كيلو بالتسعينات، والجيل الثالث 384 كيلوبايت ببداية القرن 21، والرابع 4 Gبحدود 1 جيغابايت بالثانية منذ العام 2010، واليوم نحن بصدد انطلاقة نفاثة للجيل الخامس 5 G والتي تصل سرعتها الى 10 جيغابايت واستخدام ذبذبات بين 3 و 300 جيغاهرتز .GHz

لبنان والحكومة الالكترونية:

مفهوم الحكومة الالكترونية ادرج للمرة الأولى في البيان الوزاري عام 2005،

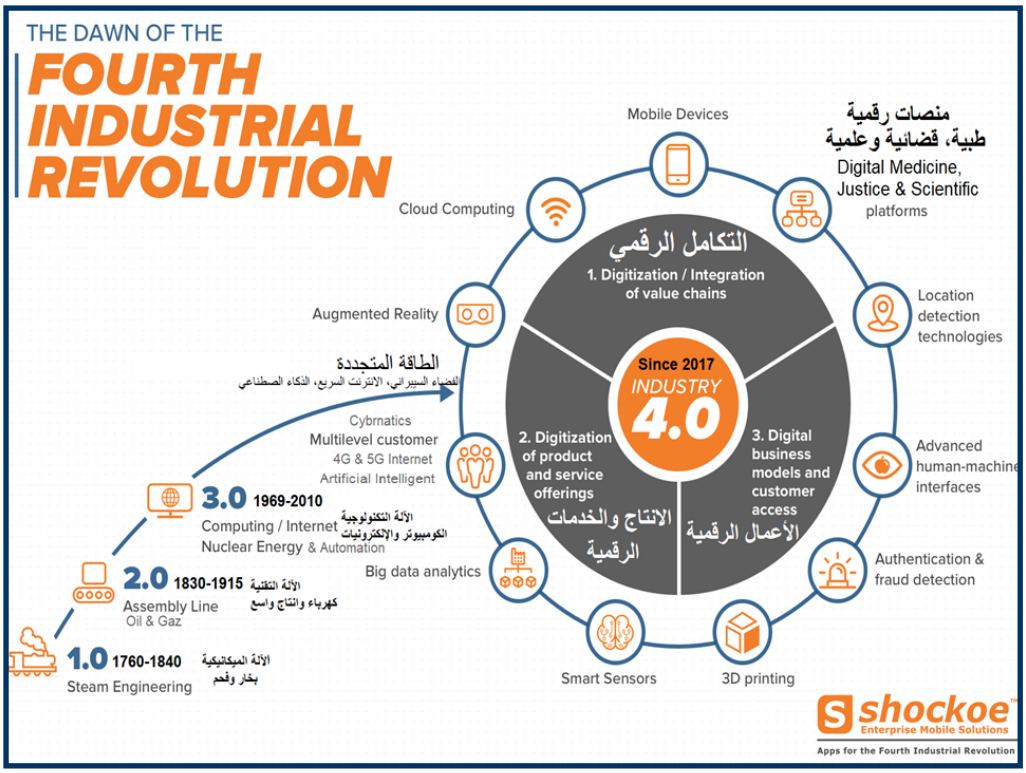

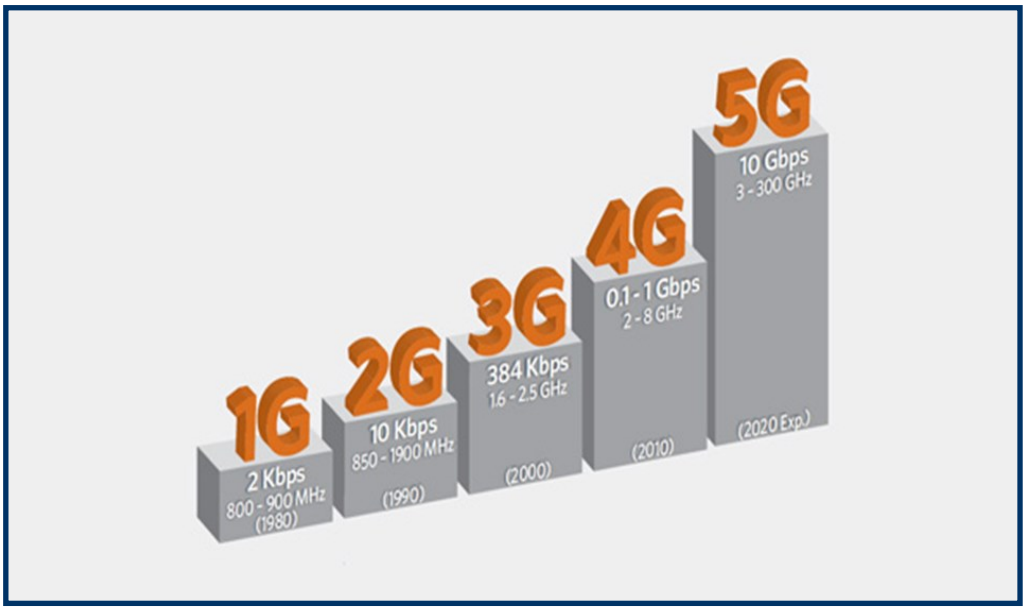

وفي عام 2007 أقمنا خمسة دراسات تفصيلية حول تطبيق الحكومة الالكترونية.

كان لبنان يعتبر آنذاك من الدول متوسطة التقدم لتطبيق الحكومة الالكترونية (صنف لفترة 7 سنوات في المركز 71 عالميا من أصل 187 دولة)، واليوم أصبح في المركز 127.

منذ سبعة أعوام أشرفنا على اطروحة دكتوراه حول إحتمالية الانتخابات الالكترونية في لبنان. (قيد المناقشة للطالب اسامة حايك). ومنذ عام 2018 باشرنا الإشراف على أطروحة دكتوراه حول الثورة الصناعية الرابعة والجيل الخامس... 4th ID & 5G (للطالبة ريما أبو عز الدين).

ورغم التقدم في كثير من المنصات الالكترونية في الوزارات والمؤسسات العامة (الجامعة اللبنانية، الميكانيك، وزارة الداخلية، الامن الداخلي والعام والمعلومات، المالية والضرائب، وزارة العدل نسبياً، المطار، المصارف والقطاع الخاص وغيرهم)، إلا أننا نسبياً كنا نبتعد عن مدى سرعة تقدم الدول الأخرى، ولذا انحدرنا إلى المركز 127 عالمياً.

فاتورة العيش الآمن تدفعها كورونا .....

علي موسى الموسوي

المندوي الدائم لمنظمة الاويسكو لدى النروج

هدأ كلّ شيء في جسد الطبيعة بغيابك، لم تكن تشكو من اي المِ سواك، انظر كيف تستعيد رئة الأرض توازناتها النقيّة، البيئة تتخلص من طبقات التلوث المتكدسة على صدرها المُتعب، الطيور المهاجرة تعود الى أعشاشها آمنة دون رعبٍ أو خوف، اسراب البلابل تستعيد الحانها الشجية فوق الاغصان الغضّة، المصائد اللعينة جميعها تتحول لبراعمٍ خضراء حينما تستعيد الطبيعة حقها في الحياة، الأشجار تتباهى بتعانقِ الوانها الخضر دون قلقٍ، ينسدح امامها البحر ليرسم عناقهما كلوحةٍ فوق سحرِ وصفاءِ ماءه الذي يصر كل فجرِ على ارتداءِ قلائد الضوء الذهبية المتدليّة من قرص الشمس.

ياإلهيّ الهذا الحد كانت السماء حزينة، ترى كيف يمكن لقاتلٍ لامرئي ان يتحول في الجانب الآخر من الحياة الى طوقٍ نجاة، يُعيد بلمح البصر فاتورة العيش الآمن لمعاشر الكائنات الضعيفة بكل مكان، حتى البحار الهائجة صارت تحضن عوالمها بلا افتراس، يشلّ كل اشارات العالم الحمراء كي تمر صغار الارانب والسناجب والاِوز، تنام مطمئنة على الارصفة، ترسم في مخيلتها المكشوفة فراشاً دافئاً ومنزلاً لايقترب منه احد، تتباصر بعينيها البهيجتين لكل مايدب بسلام وتطمئنه بأنّ بيئته الجميلة صارت خالية من عدوانية وظلم البشر.

إذاً أيها الأنسان وانت تنظر الى كل هذا من خلفِ زجاج بيتك المغلق بأمرِ كورونا، دعني اخاطبك من الجانب الآخر للحياة، هل فكرت للحظة منفلتة من مقاسات التسليع والصناعة في ان تعيش بوئام مع الطبيعة ؟!

ان تجرب ولو لمرة واحدة حرقة شق صدر غزالة، او الحكم بالسجنِ المؤبدِ على بلبل بتهمة جمال ريشه وصوتهِ!

ألم يشعرك بالخجل منظر النوارس الراقصة على سواحلِ الجزر الوحيدة، بعدما هرب منها الجميع ؟

اسئلة اتمنى ان يطرحها ويعلقها الجميع على واجهةِ ضميره المحجور، فالربيع قادم والوباء راحل ويجب علينا أن نتعلم العيش بسلام جديد مع الآخر، وأحترام الطبيعة والحفاظ على البيئة، لان الانسانية والرفق هما جناحا التحليق والانسجام مع هذا الكون.

Démocratie et Pandémie

Michel Godicheau

Professeur, Libre penseur, France

Les images d'Alger et de Hong-Kong avaient bien changé après le début de la pandémie de la COVID19. La torpeur des mesures politico-sanitaires avait remplacé la mobilisation de centaines de milliers de jeunes, de citoyennes et de citoyens, mobilisés pour le retour de la démocratie.

Pendant le temps qui a suivi, la répression, elle, n'a pas fléchi, ni les mesures anti-démocratiques. Partout. Complotisme ? Que peut-il y avoir, vraiment de commun entre les gouvernements chinois, français et algérien, si opposés sur les plans idéologique et politique ?

Pourtant après un an de pandémie, on y voit un peu plus clair. Ainsi en France la pandémie a démarré alors que de vastes manifestations avaient fissuré la majorité sur la question de la « retraite unique par points » qui fait courir un risque majeur d'une vieillesse démunie aux retraités, et en février 2021, le projet réapparaît mine de rien comme quasiment ficelé, alors qu'un premier ministre en carton ânonne sur le COVID et le relâchement à la télévision. Ainsi à Hong Kong les parapluies ce sont fermés, ainsi à Alger les facultés se sont fermées et la répression a sévi. Tout cela dans les trois pays, sans qu'aucun débat démocratique ait pu se mener, et alors que l'armée et la police patrouillent. En France l'arsenal sécuritaire est développé à tel point que le New York Times vient de comparer Macron à Viktor Orban qui ne fait guère mystère en Hongrie de sa brutalité autoritaire. Pour parvenir à ce bouclage sur fond d'économies et de restructurations dans les systèmes de santé et de déshérence des services publics, on utilise la pandémie pour réaliser « l'Union des forces spirituelles » autour du président Macron. Cela a été réalisé à grande échelle puisque tous les dignitaires religieux (chrétiens, musulmans, juifs) y ont souscrit, ainsi que, pour faire bonne mesure, les responsables de la plupart des obédiences maçonniques.

Et cependant partout la résistance se manifeste, en France chez les médecins et les hospitaliers, d'abord applaudis, puis en

grève et matraqués, chez les démocrates et les défenseurs des libertés et bien sûr les libres penseurs qui ont organisé malgré le confinement et avec des dizaines d'associations et de syndicats, d'importantes manifestations contre la « loi sécurité globale ». En Algérie des centaines de milliers de manifestants sont de nouveau dans la rue pour le premier anniversaire du « hirak » . En Grèce et en Espagne, les femmes et la jeunesse affrontent les mesures liberticides. En Tunisie l'ensemble de la société tente de s'organiser pour faire dégager le « système » qui l'a trompée. Et je laisse les Libanais parler du Liban.

La crise n'est pas terminée, mais la nécessité fait surgir le courage et l'énergie chez ceux qui ont trop subie.

Je laisserai pour finir la parole à une universitaire française, professeure de philosophie à l'Université Bordeaux-Montaigne et qui a publié en décembre 2020, chez Gallimard, un « tract » très incisif de 50 pages intitulé « De la démocratie en pandémie » :

« En s'y mettant à plusieurs, ici et maintenant, en ouvrant en grand nos institutions à tous les citoyens qui, comme nous, sont convaincus que le savoir ne se capitalise pas, mais qu'il s'élabore ensemble et dans la confrontation conflictuelle des points de vue, nous pourrions peut-être contribuer à faire de cette « pandémie », mais aussi de la santé et de l'avenir de la vie, non pas ce qui suspend, mais ce qui appelle la démocratie. » (Barbara Stiegler)

Les libertés à l'épreuve du Coronavirus

Christian Eyschen

Secrétaire général de la Libre Pensée

La grave question de la pandémie a été l'occasion en France, pour le Gouvernement d'Emmanuel Macron, d'aggraver l'arsenal répressif contre les libertés démocratiques. Il faut savoir qu'en France, sous un prétexte ou sous un autre, sous une forme ou sous une autre, nous sommes soumis à l'état d'urgence depuis 2015.

Les attentats terroristes ont été le prétexte d'un contrôle accru des citoyens, qui, sous tous les prétextes, sont contrôlés et maintenant confinés. Maintenant, c'est au nom de la pandémie de la Covid 19 que l'espace de libertés de la société devient quasiment inexistant. Les réunions publiques, les meetings syndicaux sont quasiment interdits. L'activité même des syndicalistes est remise en cause de manière permanente.

Les manifestations de rue sont, soit interdites dans la plupart du temps, soit si contrôlées et limitées que le droit de manifester est vidé de son sens. Et quand elles ont lieu, « par miracle », des casseurs viennent tout compromettre, pour le plus grand profit du pouvoir. Les violences policières d'Etat se multiplient contre la population, il y a plus de 50 mutilés « pour l'exemple » par les forces de l'ordre : yeux éborgnés, mains arrachées, blessures graves.

Le nombre de garde à vues, d'emprisonnement, de condamnations sont plus importantes aujourd'hui que pendant la Guerre d'Algérie. Comme pendant la Deuxième guerre mondiale, on a recours au couvre-feu, aux autorisations de sorties (Ausweis), aux contrôles policiers incessants. Paris est à nouveau sous la botte de Lallement (nom du Préfet de police). On pourrait en rire si ce n'était pas si grave.

Profitant de cette situation, le gouvernement est en train de faire adopter des lois liberticides, contre la liberté des journalistes de filmer les événements où sont impliqués des policiers, pour accroitre le fichage des militants (3 décrets en date du 2 décembre 2020). Pire encore, si c'est possible, il est en train de faire adopter une

loi qui va remettre en cause la laïcité et la liberté religieuse, par un dispositif répressif accru. Fait extraordinaire : les associations laïques, tous les cultes, les associations, les syndicats, les obédiences maçonniques, la plupart des partis politiques, les institutions les plus diverses sont contre cette loi.

Emmanuel Macron est seul et le roi est nu et dresse toute la population contre son régime. Mais après lui, le déluge, sans doute….

Mais il y a quand même des heureux : les patrons touchent des milliards et licencient, les cabinets conseils privés touchent des royalties de plus en plus importantes, les laboratoires pharmaceutiques amassent des fortunes grâce à la pandémie.

Ainsi va la vie sous Macron 1er. Vous avez dit : Patrie des Droits de l'Homme ?

هذا الفيروس اللعين

جورج سعد

أستاذ في الجامعة اللبنانية- رئيس الجمعية اللبنانية لفلسفة القانون

يتناوب يومياً نواب ووزراء وأطباء وخبراء في لبنان ومن كل أنحاء العالم ليخبرونا أين وصلنا واذا كان يجب أن نتلقح وأي لقاح. ناهيك عن أخبار الأعداد المتراكمة اليومية والوفيات حتى صمت الذين كانوا يرون أنها "كذبة"، وتأكدوا أنه وباء فعلاً ووباء من فصيلة أخبث ما عرفته البشرية. ولكن يجدر طرح أسئلة كثيرة ينبغي الإجابة عليها لا سيما أن 17 تشرين ليس كقبله: ازداد وعي اللبنانيين وكشفوا ألاعيب واحتيالات سلطة فاسدة تحكمهم منذ سنين، راكمت الأمول وتربعت على العروش ومع هذا لا تزيح لأنها "جلطة" لا تستحي. يجدر الآن طرح السؤال: من أين أتى هذا الكوفيد التاسع عشر، هذا الملك غير المرئي الذي انتصر على الكرة الأرضية وعلى كليات الطب ومختبراتها في العالم أجمع. شيء مؤكد في لبنان كما في العالم: إن عدد الوفيات قليل مقارنة بالضجة الإعلامية وقرارات الإقفال والتسونامي الإعلامي الرهيب... لا ننسى أن مرض الأيبولا في أفريقيا أدى الى 20000 قتيل. هل نشأة هذا الفيروس لها علاقة بإرادة الغرب عزل الصين؟ هل يعود ذلك الى تأخر البحث الطبي والعلمي وضعفه في حين أن هذا البحث توصل الى ما لم يكن يتصوره العقل البشري منذ بضع سنوات (العالم السيبرناتيقي والألكتروني)؟ هل لهذه "الظاهرة-الكارثة" أسباب دينية كما يعتقد البعض (قرب نهاية العالم)؟ وكيف يا ترى "ركّع" هذا الفيروس المجهول الأب والأم أعتى البلدان العسكرية مثل أميركا والصين واليابان وفرنسا؟

إن أحد الدروس الإيجابية التي لقننا إياها هذا الفيروس غير المهضوم تكمن في أنه كشف للبنانيين ليس وحسب أن السلطة فاسدة، فهذا أمر يعرفونه تماماً بل كشف لهم أن هذه السلطة تكره شعبها: أي سلطة هذه تعلم تمام العلم أن الوضع الاقتصادي المتردي أفقر اللبنايين بحيث ألغى ما يسمى الطبقة المتوسطة ورماها في أدنى درجات الفقر، نقول أي سلطة هذه تعرف كل هذا ولا توزع مجاناً الكمامات والمعقمات وتبخل على مواطنيها فلا توزع حتى للأشد فقراً ربطات

خبر يومية مجاناً كي لا نقول مواداً عذائية.. بل راحت تتغطرس وتصدر القرار تلو الآخر لحبس الفقراء في بيوتهم دون أي مساعدة بعد أن هربت أموالها الى الخارج.

لقد كشف أيضاً هذا الفيروس أن القطاع الاستشفائي الخاص في لبنان هو قطاع يهدف الى نهب المال العام وتحقيق الأرباح الطائلة وقد تجلى ذلك في رفض المستشفيات استقبال المرضى ومنهم من قضى أمام المستشفيات وهذا الأمر أصلاً ليس جديداً ويعرفه اللبنانيون جيداً. رغم الصولات والجولات للوزراء المختصين ورغم صدور القرارات التنظيمية لمراحل الإغلاق والفتح التدريجي اتضح للبنانيين أن هذه السلطة تضمر الحقد لشعبها فهي تتخلى عنه في أحلك الظروف. لم تعوض ولم تعد حتى بالتعويض عن الخسارة للتجار وخاصة صغارهم والمدارس والعمال، بل كنا نشعر انتشاء القيادات، لا سيما ممن سبق وتم طردهم من المطاعم، رأيناهم يشمتون ويغتبطون للإقفال وحبس الناس ومراكمة محاضر الضبط.

التغيير آت لا محال!!

The 2020 Pandemic: Human race or a disgrace?

Eddy Sleiman

Chartered Marketer – Consultant - London, United Kingdom

It has been a year now since the World Health Organisation (WHO) officially declared Covid19 a pandemic. An unstoppable disease that will change the world as we know it had become imminent. Now let us rewind back to March 2020…

At the time, little was known about the virus. Its behaviour, transmission speed and variants were still too vague, and no one could have predicted the massive scale of its impact on the world both socially and economically, not to mention its devastating effects on the well-being of people across all nations.

The lack of understanding of this unprecedented threat that knocked on the door of every person regardless of their gender, race, sexual orientation, religion, social class, position, or authority, provided the human race with a once in a lifetime opportunity to come together as one united body. It provided us with an opportunity to set aside the materialistic aspect of our relationships and political conflicts and work collectively to: first, develop and agree on the process that will put a limit to the spread of the virus, and then to accelerate the process of creating a vaccine, while strategically developing a road map to deliver a global immunization, at speed!

A few weeks after the WHO made that declaration, the world entered a dark tunnel which did not seem to have an end – the human race was forced into hibernation.

It is the dark tunnel era now. Everything around us has started to mirror that darkness. The blame game kicked off. Trump is accusing China and pulling out of the WHO, Russia is practicing his tyranny, Borris is running a daily comedy briefing show, Iran is not treating covid patients who could potentially be from the opposition, the UAE is making peace with the cancer of the Middle East, the EU is more concerned about coming

out triumphant in the Brexit deal than about the safety of its own people, the Netherlands introduced an illegal curfew, Turkey is bombing most of its neighbouring countries, Hezbollah is still the slave of Iran and is willing to commit racial cleansing to preserve the Irani strong hold in the levant region, China is terrorizing Hong Kong, Russia is playing with poison, Myanmar is getting rid of democracy, Trump is destroying the "Model" of democracy which constitutes the most powerful card that the US uses in most of its foreign affairs "as contradictive and controversial as they are", the EU is showing an appalling post-Brexit face towards Britain by making statements and decisions that no one could ever expect…

The chronicles of the nations continued, dramatically and shamelessly. However, the combined uncivil events that took and continue to take place around the world are at scale. All the sad events have directly breached the concept of democracy and the human rights. It is the most mediocre show of nations that has ever happened. The nations that ironically belong to an authoritative body called "The United Nations". The nations that can be called everything but united!

The truth of the matter is the Covid-19 pandemic came upon us to put our ethics, beliefs, values, and principles to the test. The test that showed us all one brutal reality. The brutal reality that says: the human race is a disgrace.

"كورونا المستجد": وباء كابح للرأسمالية

عفيف عثمان

باحث وأستاذ جامعي

" لم يعد العالم في متناولنا، لم يعد ينتظرنا، لم يعد ينظر الينا، لم يعد يبحث عنا"

(سلافوي جيجك)

اخطأ المفكر الأميركي، فرانسيس فوكوياما F. Fukuyamaالمولود في العام 1952، حين توقع في كتابه الشهير "نهاية التاريخ" (1989) عقب إنهيار الإتحاد السوفياتي في العام1991 وتفككه. لترتفع، في زعمه، راية الليبرالية والليبرالية الجديدة عالياً. وقد جانبت الصواب أكثر الأفكار الفلسفية التي جعلت من الإنسان الفاعل الأكبر في الطبيعة، لا بل مالكها وسيّدها.

في الأول من كانون الأول/ ديسمبر من العام 2019، ظهر فيروس صغير متنقلاً في شكل وباء، من سوق صغير للسمك في مدينة ووهان الصينية (بحسب الرواية المتداولة حتى الآن)، الى أطراف الكون، تحت مسميّات كثيرة: "الفيروس التاجي" "كورونا المستجد" "كوفيد 19"، من دون الإحاطة الكاملة بمصدره الأصلي وأواليات اشتغاله وتحويراته المقلقة.

ومنذ تلك الواقعة شديدة الوطأة، وجد العالم نفسه بإزاء "حدث استثنائي" بمفاعيل كارثية. ملايين الوفيات والإصابات، وحجر منزلي و'إغلاق تام". وتوقف لعجلة الإنتاج الإقتصادي التي تباهت الأنظمة الرأسمالية بدورتها التامة على مدار الساعة، تلبية لسوق جاهز للإستهلاك. وتم إغلاق الحدود المفتوحة بحُرية لحركة السلع وتدفق الرساميل.

وبرزت بضعة حقائق، سجلها الفيلسوف الألماني وعالم الإجتماع، هارتموت روزا (H.. Rosa)، المولود في العام 1965، في كتابه "جعل العالم غير متاح" (2018)، (Rendre Le Monde Indisponible)، وذلك بإزاء الرغبة في جعل العالم متاحاً، من خلال النمو الإقتصادي والتسارع التقني والإبداع الثقافي، كأسس للنظام الرأسمالي، والتي تهدف في المقام الأخير الى التحكم والسيطرة. وهذه الحقائق التي برزت مع الوباء تتمثل في

ثلاث: أولاً، التباطؤ في الإنتاج، والتوقف الجزئي لقطاعات الثقافة والتعليم. وثانياً، ساهم في هذا الأمر فعل سياسي قامت به الحكومات المُنتخبة ديمقراطياً، وهو في أحد وجوهه جاء ضد منطق الأسواق المالية، وضد مصالح الشركات. وثالثاً، وأخيراً، يواجه العالم وضعاً استثنائياً، ويقف عند "نقطة تحول"، حيث في الإمكان ابتكار شيء جديد، وتغيير المسار الراهن للأمور.

وكان للجائحة (وفاقاً للمصطلح المتداول) أن تعطي شكلا جديداً للعالم، وأن تشير الى نهاية النيوليبرالية مثابة شكل من أشكال الرأسمالية وصفته نعومي كلاين بـ" رأسمالية الكوارث" (2007)، وحيث وصفت "كورونا" بـ" الكارثة المثلى" لهذا النوع من الرأسمالية.

والحال، ارتسمت في الأفق رأسمالية ذات وجه انساني أكثر يؤدي التضامن في داخلها دوراً معتبراً، ويعيد الإعتبار لتدخل الدولة الوطنية وعودتها كدولة رعاية، من خلال الإنفاق الواسع على القطاع الصحي، ودفع التعويضات، ودعم المؤسسات التجارية والصناعية. وعودتها أيضاً كجهاز سلطة يتحكم بالرقاب ويتخذ إجراءات قسرية وعقابية تُضاد مكتسبات البشر في مجال الحقوق والحريّات.

بدوره، وفي سيّاق متصل رأى الفيلسوف السلوفيني، سلافوي جيجك، المولود في العام 1949، أننا في حاجة الى تضامن كليّ غير مشروط، وتفاعل مُنظم على المستوى العالمي، وهو شكل جديد لما كان يُسمى في ما مضى "الشيوعية"، وهي عنده ليست شيوعية طوباوية، بل تفرضها ضرورات البقاء.

وقد دعا في كتابه " الجائحة: كوفيد 19 يهز العالم" Pandemic!: Covid-19 Shakes the World. (2020) إلى تطبيق الشيوعية كنظام حكم، شارحا قصده بالقول إنه ينبغي للدولة "أن تُنظِّم سوق المستلزمات الطبية بشكل كامل من حيث الإنتاج والتوزيع لضمان صحة جميع المواطنين، لا سيما المتضررين في قطاعات السياحة واللاجئين وكبار السن، وعدم تركهم فريسة لميكانزمات السوق". وما زلنا نتوق دائماً وأبداً للعيش في عالم أكثر عدلاً وأكثر إنسانية وأكثر احتراماً للطبيعة.

التفكير التآمري في ظل الكورونا

أحمد العلمي

أستاذ في الجامعة اللبنانية- أخصائي في علم النفس

طرح وباء "كورونا" تساؤلات عديدة جعلت إنسان اليوم يفكر بأسلوب مختلف لا يخلو من قلق وشك وخوف من المستقبل.

فالأخبار اليومية والتقارير الطبية لم تعد كافية لإقناع الجميع بواقع الوباء، لا بل تحول الشارع إلى حلبة مفتوحة على رأيين متناقضين، يحاول كل واحد منها تأكيد ظنه، حتى اصبحت تطغى على الجدال بين الأطراف المتباينة في رأيها حول ظاهرة هذا الوباء سمة التشبث بالرأي والجمود في القناعات بحيث لا تلعب المناقشة سوى دور الإثبات والتعزيز لدى كلا الطرفين.

في البداية علينا أن نشير إلى أن فكرة المؤامرة وثقافة الخديعة موجودان في كثير من زوايا التاريخ وخفاياه.

فالصراع بين البشر وصدام المصالح بين الدول والأفراد يؤدي بالضرورة إلى بروز فكرة المؤامرة، لكن من العبث التسليم المطلق بها والاعتماد الكامل عليها واعتبارها العامل الأساس لحركة التاريخ. فعلى الإنسان العاقل أن يعترف بأن المعنى الحقيقي للتاريخ يقوم على التسليم بوجود المؤامرة أحيانا، ولكن من الخطأ المميت أن نقحمها في تفسير كل ما جرى ويجري بلا وعي أو دراسة، فهذا يعني عملية تسطيح للواقع وتشويه لإرادة البشر.

من الممكن أن نقبل بعض أفكار المؤامرة في تفسير أحداث سياسية أو اقتصادية على نحو احتمالي لكن عندما ترتطم هذه الأفكار بمجالات العلم التجريبي فإن الخوض فيها يكون من باب المجازفة التي لا تلبث ان تتبدد.

ما نوع الظروف التي تجعل الناس يؤمنون بنظريات المؤامرة؟

عندما يتأخر الطب والعلم في تقديم إجابات واقعية وحلولا ثابتة لقضية ما (كما هو الحال مع وباء كورونا)، يتسع حينها المجال لكل انواع التفسيرات والتأويلات التي يفتقد الكثير منها إلى الأساس العلمي والتفسير التآمري وجد مجالاً خصباً للقبول والانتشار في ظل الكورونا رغم أن الإنسان عرف أمراضاً قاتلة عديدة قبلها: طاعون، جدري، كوليرا، سل، انفلونزا، سرطان، ايدز... امام هذه الأوبئة

والأمراض، لم نجد فريقا يخرج عن السياق ويرى مثلما رأى البعض أن الكورونا وباء مستحدث ومصطنع وأنه جاء نتيجة خطأ في بعض التجارب المعملية لتخليق فيروسات قاتلة تستخدم عند اللزوم اضافة إلى أنه لم يسيطر على العقول أي وباء من الأوبئة التي ذكرناها كما سيطر وباء كورونا والسبب يعود كما نرى إلى ما يحمله من غموض البداية وكارثية المسار وتضارب الآراء حول النهاية.

والمعروف أن عقلية المؤامرة تظهر اكثر ما تظهر أمام الأحداث الدراماتيكية المهمة حيث يتجاهل أفرادها الأسباب الحقيقية المبنية على العلم والمعرفة المؤكدة كما هو الحال في التفكير الخرافي الذي بدأ مع الإنسان منذ فجر التاريخ حيث كانت الأفكار والمعتقدات الغيبية هي الأقرب إلى عقلية الإنسان بسبب الأخطارالتي واجهها ولم يكن له القدرة على مواجهتها وتفسير اسبابها كالظواهر الطبيعية: الرياح والبرق والصواعق والبراكين، الخ . لهذا فالتفكير الخرافي كما التفكير التآمري يتناسب كما يرى علماء النفس عادة، مع شدة القهر وتضخم الإحساس بالعجز وقلة الحيلة وانعدام الوسيلة، وكلما تعاظم إحساس الإنسان بالخطر والتهديد الحقيقي كلما كان الهروب الى الخرافة او التفكير التآمري يمثل له الإجابة السهلة عن كل الأسئلة الصعبة والمعقدة التي يواجهها. إن حب الناس للحصول على تفسير كامل للعالم وما يحدث به هو كما تقول "آنا آرنت" ما يتطابق تماماً مع نظرية المؤامرة التي تفسر كل شي ء والتي هي تعبير عن حاجة رئيسية في الفكر البشري ورغبة في تفادي الإقرار بالعجز ومحاولة لا واعية لتحسين موقف الإنسان وحمايته.

سلامة كوكبنا فوق كل اعتبار!!

مرشد دندش

باحث وإعلامي

ترنح العالم بعد تلقيه ضربة الجائحة التي عصفت بنواحيه ولم يستفق بعد على الرغم من جهود مختبراته التي لا تكل وعقول علمائه وخبراء الفيروسات التي حفزت كل طاقاتها وتجاربها وكل ما لدى البشرية من سوابق للتعامل مع الحدث الداهم.

ولم تسلم النظريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من وقع "كورونا" اذ باتت بحاجة لاعادة رسم منهجيات جديدة وهي التي كانت تحت تأثير كم كبير من المدارس التي رسمت سياسات البشرية منذ آدم سميث وصولا الى نهاية التاريخ مع فوكوياما، ومن كارل ماركس وسقوط تجربة الاتحاد السوفياتي والدول الشرقية الى الصين التي جاوزت بين انفتاح السوق ونظرية الاشتراكية.

ولم تسلم منظمات الامم وفي طليعتها الصحة العالمية التي واجهت انتقادا حادا منذ تعاطيها الاول مع الجائحة والسبل التي كان يمكن ان توفرها لمحاصرتها وسد الابواب في وجه تفشيها السريع ناهيك عن توظيف ما يلزم في سبيل تأمين الدواء والعلاج، والامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان الذي حاصرته قيود الحجر فتقطعت به السبل وجوبه في الدول الرأسمالية خصوصا بالعنصرية وكره الاجانب واغلاق نحو ثلاثة ارباع الدول الاعضاء حدودها في امام تنقل "الغرباء".

ولم تتوان الدول التي تعتبر انها تتحكم باقتصاد العالم وتسيطر على سياساته النقدية وفي طليعتها الولايات المتحدة من تغليب مصالح الشركات والانتاج على حياة الانسان واهمية هذه الحياة على كل شيء.

فبين تقليل من اهمية الخطر وتبرير ذلك ان الجائحة ستودي بحياة كبار السن والمرضى الى التعليل بخطر الركود الاقتصادي وتقديم ذلك على اي خطر آخر الى تقديم المليارات لدعم الشركات والمؤسسات وحفظ استمراريتها.

ولم تكن المعركة سهلة بين الاطباء والعلماء ولجان الخبراء التي شكلت وبين ساسة تلك الدول وتخبطهم حيث كانت الكثير من تصريحات كبارها تشوبها

الاخطاء العلمية وتتسم بعدم الاكتراث او تصل الى مستوى السخرية.

لكن لحسن حظ البشرية سجلت انتصارات علمية كبيرة حيث كانت معارك العلماء مع فيروس "كورونا"في داخل المختبرات وعلى اسرة المستشفيات من خلال التجارب التي نجحت بايجاد لقاحات بسرعة بالنسبة للعلم والطب تعتبر قياسية وان اعتبرها العالم بطيئة نتيجة معاناة الدول المتقدمة التي كشفت جائحة الوباء عن خلل كبير في جهازها الصحي والاستشفائي، اذ كيف تفتقد الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا الاسرة الكافية وغرف العناية واجهزة التنفس الاصطناعي والكمامات والقفازات الواقية ناهيك عن الدول النامية التي لم تستطع ان تؤمن حتى اجهزة اخذ المسحات لاكتشاف الوباء ومحاصرته وجاءت المساعدات الاممية متأخرة وهزيلة امام سرعة انتشار الوباء.

وعلى الرغم من انطلاق اللقاح الذي يجب ان يحتل مساحة كبيرة من التحليل والبحث في طريقة انتاجه وتوزيعه وفرصة الحصول عليه ووفق اية معايير: معايير انسانية؟ ام معايير استحواذية للاقوى والمسيطر والمنتج والمهيمن؟ للبشرية جمعاء بالتوازي؟ ام للشمال قبل الجنوب؟ اسئلة كثيرة مازالت من دون اجابة او ان الاجابة عنها يكتنفها غموض اشبه بغموض انفلات الفيروس وتفشيه في ظل الحديث ان بعض الدول الفقيرة قد تحتاج الى خمس او سبع سنوات لتلقيح مواطنيها في الوقت الذي تبوأت دول مراكز الصدارة خلال الاشهر الماضية واعلنت عن الانتهاء من تلقيح وتحصين كل الفئات الاكثر عرضة لمخاطر الفيروس وانتقلت الى المراحل الاخيرة، هذا عدا عن فعالية اللقاحات وانتقائيتها اذ تتقاطع المعارف الصحية على التسليم بجدوى الانواع التى حصلت على موافقة المراكز الصحية الكبرى ان في الولايات المتحدة او الاتحاد الاوربي وبيطانيا او في روسيا والصين مع منظمة الصحة العالمية وان بنسب متفاوتة واعراض جانبية مختلفة.

على صعيد حقوق الانسان تعرض العالم الى حال من التخبط على لناحية احتجاز حرية الناس واجبارهم على ملازمة المنزل واجتهد الكثير من الحقوقيين في تفسير القوانين وفلسفتها لتتواءم مع مخاطر الجائحة التي تبرر الحجر وتحد وتمنع الانتقال والسفر وتطالب بالتباعد الاجتماعي وتحظر الحفلات والتجمعات والتظاهرات حتى التواجد الجماعي في دور العبادة ومراسم الوفيات وشهدت عدد من

الدول الاوروبية حركات احتجاج مطالبة بعدم تقييد الحرية الفردية كما حصل في المانيا. وعانى اللاجئون والفارون من الحروب والاضطهاد من حرية التنقل او الحصول على الملاذ الآمن وخصوصا ان معظمهم في الدول النامية التي تعجز عن تأمين المسحات والعلاج وحتى حاليا اللقاحات اللازمة وعدد هولاء نحو 26 مليونا حول العالم بالاضافة الى تعاطي ارباب العمل والمؤسسات والعمال على مساحة العالم وبطرق مختلفة تتراوح بين التسريح او اجتزاء الراتب او الاكراه على شروط قاسية.

يجب ان يتغير العالم بعد الكورونا. يجب ان يستفيد من الدروس الى الافضل اذ لم ينفع التسابق منذ منتصف القرن الماضي الى امتلاك السلاح النووي والطائرات والصواريخ العابرة للقارات والاقمار الاصطناعية والغواصات والدبابات، لم ينفع كل هذا ولم يتمكن من مواجهة فيروس مجهري يقدر العلماء حجمه الكمي على مستوى العالم بأقل من علبة مشروب غازي.

ثمة حاجة الى رسم سياسات جديدة بعيدة عن العنصرية والتمييز والتفرد تضع اهمية الانسان قبل كل شيء على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية... مئات الدراسات واوراق البحث جرى ويجري اعدادها من قبل فلاسفة واقتصاديين وعلماء في الغرب والشرق... الجميع بات على اقتناع بالإعداد لما بعد كورونا. سلامة كوكبنا فوق كل اعتبار.

La covid-19 et le capitalisme.

Jean-Luc Dupriez

Ingénieur, Juriste CGT

La covid-19 a tué à ce jour officiellement 2,5 millions de personnes sur la planète. Les économies de la plupart des pays du monde ont été mises à mal. Comme toujours ce sont surtout des hommes et des femmes parmi les moins fortunés qui ont été les plus touchés par cette crise sanitaire et économique. Au Liban, la crise de la covid se superpose à cette crise économique profonde qui mine le pays, avec le contexte des violences régionales, la corruption massive de la classe politique et ce modèle économique libanais largement artificiel. Aujourd'hui c'est quasiment toute la population du pays qui subit de plein fouet la misère.

L'origine concrète de la pandémie de covid-19 reste largement controversée. Et il est probable que jamais on ne la connaîtra. Diverses hypothèses restent plausibles : une mutation « naturelle » d'un virus d'origine animal lui permettant d'infecter des humains ; un virus qui s'est échappé d'un laboratoire … Et tout cela a encore été compliqué par plusieurs études qui démontreraient que le virus circulait dans le monde avant que sa présence ne soit officiellement reconnue, voire même avant que les premiers cas de pneumonies atypiques n'aient été détectés à Wuhan en Chine.

Dans ces conditions, attribuer à qui que ce soit l'origine de cette pandémie relève uniquement d'une spéculation sans intérêt. Par contre, depuis des décennies, de nombreux scientifiques alertent sur le risque de voir émerger de nouvelles pandémies virales, telles justement celle de la covid-19. La pandémie n'a certainement pas surpris les épidémiologistes. Ceux-ci mettent en avant en particulier deux causes majeures à l'émergence de ces nouvelles maladies :

- D'une part les destructions massives des dernières zones naturelles au fin d'exploiter ces espaces, en particulier dans les recherches minières et les agricultures industrielles d'exportations. Ces destructions permettent la multiplication de

zones naturelles pour accroître encore leurs richesses.

Aussi, s'il est vain de chercher qui, quelles personnes, seraient responsables de la pandémie de covid-19, il est nécessaire de s'interroger sur les solutions pour enrayer le processus d'apparition de nouvelles maladies. Et l'organisation capitaliste de la société est un obstacle face à cela. Tant qu'elle aura cours, rien ne changera, ni le commerce international, ni la destruction des zones naturelles. Car toutes les solutions pour enrayer le processus sont incompatibles avec le capitalisme.

D'une part le capitalisme ne saurait accepter la remise en cause de la division internationale du travail et la limitation du commerce international à ce qui est nécessaire aux besoins des populations. Pourtant l'autonomie productive au sein de chaque pays ou région (c'est-à-dire que chaque pays ou région produit l'essentiel de ce dont sa population a besoin) permettrait un progrès à la fois dans la satisfaction des besoins de chacune et de chacun et dans la maîtrise de son destin pour chaque peuple.

Et d'autre part le capitalisme ne peut pas non plus se passer de croissance. Pourtant l'humanité ne peut plus continuer à détruire

contacts entre des humains et des animaux sauvages porteurs de virus qui n'ont jamais infecté d'hommes ou de femmes.

- D'autre part la mondialisation de la division du travail et du commerce qui permet à une épidémie de se diffuser en quelques semaines sur toute la planète.

Les ravages de la covid-19 sont la conséquence de sa grande contagiosité. Heureusement cette maladie ne tue « que » moins de 2 % des personnes qu'elle touche. D'autres maladies virales ont émergé ces dernières décennies, telles le SIDA ou la fièvre hémorragique Ebola, bien plus mortels, mais heureusement moins contagieux. Le spectre d'une pandémie combinant la contagiosité de l'une et la mortalité de l'autre ne peut pas être écarté.

La responsabilité des destructions de zones naturelles ou des méfaits du commerce mondial ne relève pas d'un complot mené par un groupe occulte. Par contre il est évident que les classes sociales privilégiées sont prêtes à tout pour défendre leurs privilèges. Pour cela elles n'hésiteront jamais à s'attaquer aux besoins fondamentaux de celles et ceux qui créent les richesses par leur travail, ni à détruire des

les équilibres du monde vivant. Certes la plupart des gouvernements et même des dirigeants des multinationales affirment qu'il est nécessaire de diminuer les émissions carbone. Certes les sommets internationaux débouchent sur des accords se proposant de lutter contre le changement climatique. Mais du protocole de Kyoto à l'accord de Paris, les accords se suivent et les rejets de CO2 dans l'atmosphère ne cessent d'augmenter. Les effets sur le climat sont toujours plus importants. Quant aux destructions de zones naturelles elles ne cessent pas non plus d'accélérer.

Les changements post covid-19 pour ne pas être exposé à l'émergence de nouvelles pandémies nécessiteraient une véritable diminution quantitative des productions industrielles et des échanges commerciaux. Pour que cette sobriété soit socialement acceptable il sera aussi nécessaire de s'attaquer aux inégalités sociales afin que chacun et chacune puisse subvenir à ses besoins. Une logique de fraternité humaine qui nous impose de nous attaquer à l'égoïsme capitaliste qui veut nous inciter à « réussir », c'est-à-dire à écraser les autres.

الكويت و كورونا

عبد الهادي عادل الصال

محام

قرّرت الكويت الخميس فرض حظر تجوّل ليلي اعتبارا من الأحد ولمدة شهر على الأقل لاحتواء التفشي المتسارع لفيروس كورونا، وذلك بعدما سجّلت الإمارة أعلى حصيلة يومية للإصابات.

وكانت الكويت قد قلّصت في 7 شباط/ فبراير ساعات عمل المتاجر غير الأساسية ومنعت غير المواطنين من دخول البلاد، لكن الارتفاع الحاد في عدد الإصابات اليومية أجبر الحكومة على اتّخاذ تدابير أكثر تشددا.

وقال رئيس مركز التواصل الحكومي الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم إن "مجلس الوزراء قرر فرض حظر التجول الجزئي اعتبارا من يوم الأحد المقبل وحتى الثامن من نيسان/ أبريل المقبل يوميا من الخامسة مساء وحتى الخامسة صباحا"، وفق ما نقلته عنه وكالة الأنباء الكويتية "كونا".

وأوضح أن مجلس الوزراء قرر السماح خلال فترة حظر التجول الجزئي "بالخروج لأداء فرائض الصلاة في المساجد مشيا على الأقدام والسماح للصيدليات وأماكن بيع المستلزمات الطبية والجمعيات التعاونية والأسواق الموازية بمزاولة نشاطها عبر خدمات التوصيل فقط".

كذلك أعلن أنه تقرر "منع الدخول للمطاعم والمقاهي والاكتفاء باستلام الطلبات من السيارات أو خدمات التوصيل واقتصار السماح لسيارات الأجرة بنقل راكبين فقط وإغلاق كافة مناطق الجلوس في الأماكن العامة وإغلاق الحدائق والمنتزهات العامة".

وستُفرض على المخالفين للتدابير التي تشمل وضع الكمامات غرامة تصل إلى 16 ألف دولار كما يمكن أن يحكم عليهم بالحبس لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر.

وسجّلت الكويت الخميس 1716 إصابة إضافية بكوفيد-19، وهي أعلى حصيلة يومية تسجّلها الإمارة منذ بدء الجائحة، وقد تخطّت بذلك حصيلة الإصابات المسجّلة على أراضيها 196 ألفا، بينها 1105 وفيات.

وسبق أن اتّخذت الكويت تدابير صارمة خلال الموجة الأولى من الجائحة، وفرضت إغلاقا تاما مع استثناءات محدودة.

وعلى غرار غالبية دول الخليج، يعاني اقتصاد الكويت وموازنتها جراء تداعيات الجائحة وتراجع أسعار النفط. حيث من المتوقع ان يتعافى الاقتصاد الكويتي بشكل متواضع في 2021 مع تحسن ظروف الاقتصاد العالمي تدريجيا، وسيتسارع نمو الاقتصاد الكويتي اكثر في 2022 و2023 بمتوسط 4.9% سنويا، مع تعافي اسعار النفط عالميا وارتفاع انتاجه قبل ان يتباطأ في 2024 و2025.

كما أن الحساب الجاري للكويت سيتتبع تعافي اسعار النفط العالمية في الفترة ما بين 2021 و2025 بعد عجز في العام الحالي، ومن المتوقع ان يسجل متوسط عجز سنوي قدره 3.5% من الناتج المحلي الاجمالي قبل ان يعود الى تسجيل فوائض في الفترة ما بين 2022 و2025 بمتوسط سنوي يبلغ 10% من الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى رغم التحسن الطفيف لأداء الاقتصاد الكويتي خلال فترة التوقعات، فإن ترتيب الاقتصاد الكويتي، عالميا واقليميا، يتراجع، ويعود ذلك بشكل اساسي الى عدم احراز تقدم في مشاريع البنية التحتية الكبرى بسبب الجمود السياسي.

ويجب على الحكومة الكويتية ان تواصل على المدى القصير اعطاء الاولوية لمعالجة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا وهبوط اسعار النفط، كما انها ستواجه عملية صعبة لموازنة واحتواء الضغوط المالية المتزايدة مع دعم المواطنين والشركات المتضررة من ازمة كورونا. ومع بدء حملة اللقاح ضد كورونا ومحاولة استعادة النشاط الاقتصادي، فإن الكويت ستشعر بالتأثير الاقتصادي الرئيسي لأزمة كورونا بدءاً من النصف الثاني من 2021

فلسفة الأسماء

علي الحاج حسن

باحث

Coronavirus : Santé publique mais vaccins privés

Grégoire

(Union Communiste Libertaire, Orléans)

Les vaccins contre le coronavirus font l'objet d'une compétition féroce entre firmes privées, dont les conséquences sur la santé des populations sont considérables : homologation sous pression, suppressions de postes et diminution des capacités de production… l'irrationalité du marché participe à la pénurie actuelle. Comment faire des vaccins un bien commun de l'humanité ?

Pfizer et BioNTech ont annoncé le 9 novembre avoir un vaccin efficace. Une ridicule course à l'échalote a suivi avec Moderna concernant l'efficacité de leurs vaccins respectifs. Mais ce qui est moins drôle, c'est qu'alors que ce vaccin n'était pas encore validé scientifiquement, en coulisse ces entreprises ont fait monter les enchères auprès des gouvernements, qui à leur tour ont voulu faire approuver ces vaccins le plus vite possible.

Ainsi, des échanges mails révélés par Le Monde montrent la pression mise par la Commission européenne sur l'Agence européenne du médicament. Celle-ci avait notamment pointé la différence entre les lots de vaccins utilisés lors des essais cliniques et ceux destinés au commerce. Le problème semble réglé depuis, mais cet exemple montre que ces précautions ne relèvent pas de la « bureaucratie», mais du fonctionnement normal d'homologation d'un nouveau traitement.

À l'inverse, le Royaume-Uni a validé le vaccin sans même attendre un avis scientifique indépendant de Pfizer-BioNTech, ni se soucier des réserves émises par l'Agence européenne du médicament.

♦ Le gouvernement gère la pénurie

Des négociations opaques ont suivi. Les prix des vaccins ont été révélés par inadvertance le 17 décembre, montrant une

grande disparité entre ceux-ci. Embarras du côté de la Commission européenne, qui avait concédé aux firmes le secret des prix pratiqués, afin que celles-ci puissent négocier à la hausse dans les autres pays. L'Union européenne a pu limiter la casse en négociant conjointement jusqu'à ce que l'Allemagne commande en solo de vaccins face à la pénurie annoncée.

Pénurie qui arrange les firmes et leur permet de faire monter les prix. Les pays en développement, qui ne peuvent pas de rivaliser dans cette escalade, sont les grands oubliés de cette campagne vaccinale.

♦ Réquisitionner les lignes de production

En parallèle, le conseil scientifique estime dans son rapport du 12 janvier que le variant anglais, 50 % plus contagieux, va devenir dominant courant mars en France. Les vaccins actuels semblent efficaces contre ce variant. Une campagne de vaccination réussie à cette date pourrait, d'après lui, réduire de 44 % le pic des hospitalisations, donc épargner des milliers de personnes.

Enfin, il faut rappeler qu'on ne sait pas encore si le vaccin stoppe ou atténue la contagiosité : une personne vaccinée sera protégée contre les formes graves du virus, mais pourrait toujours être contagieuse, comme les personnes asymptomatiques. Pas sûr donc que ces vaccins seront le sésame vers le déconfinement.

Il est donc logique d'avoir mis la priorité sur les personnes « fragiles ». Et il nous faut continuer de faire valoir nos droits à être protégé/es : accès à des masques, télétravail si possible, facilités à se mettre en isolement si besoin, etc.

Pour en finir avec cette logique de profit, dont les conséquences sont lourdes pour notre santé, l'Union communiste libertaire revendique la socialisation des industries pharmaceutiques. La nationalisation est en effet insuffisante pour sortir complètement cette industrie de la loi du marché, et a été utilisée à plusieurs reprises par le passé pour renflouer des entreprises, avant de les reprivatiser.

Pour aller vers cette socialisation, il faut dès maintenant que les vaccins deviennent des biens communs de l'humanité. Il faut en finir avec le secret des affaires : la transparence doit être complète sur les négociations et les prix, les résultats scientifiques et les brevets doi-

vent être mis à disposition. Enfin, les lignes de production doivent tout de suite être réquisitionnées pour produire les vaccins. En France, c'est possible via la loi d'urgence sanitaire : le gouvernement se refuse à le faire uniquement pour préserver les profits de Sanofi et de son hypothétique vaccin.

Il faut socialiser Sanofi

Le 13 mai, Sanofi a annoncé que les États-Unis seraient les premiers servis dès qu'un vaccin serait disponible. Suite à cela, Macron a annoncé en grande pompe que le groupe allait ouvrir une nouvelle usine en France, et que l'État lui allouerait 200 millions d'euros pour la recherche d'un vaccin.

Cette logique de profit est également à l'origine des scandales sanitaires : Mediator, Dépakine. Comment s'étonner alors de la défiance à l'égard des vaccins, quand la première raison avancée pour expliquer cette défiance est le manque de confiance envers les entreprises pharmaceutiques ? Il est grand temps de socialiser cette entreprise, avant que tous les savoirs et la production sur les médicaments soient perdus.